رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (1670) السنة السابعة - الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

استشهاد ثمانية أشخاص بينهم ستة أطفال وإصابة ٤١ آخرين في مدينة الصدر

بغداد/ المدى

قالت مصادر الشرطة وفي حصيلة اخيرة ان "ثمانية اشخاص بينهم ستة اطفال من التلاميذ، قتلوا واصيب ٤١ آخرون بينهم ٢٥ تلميذا وثلاثة مدرسين بجروح". وقد أكدت حصيلة سابقة مقتل خمسة واصابة ٣٤ اخرين بجروح جراء الانفجار. واضافت المصادر ان "الانفجار وقع عند مدخل مدرسة (ابا نر) الابتدائية للبنين في مدينة الصدر في بغداد".وادى الانفجار الى حدوث حفرة قطرها حوالى اربعة امتار، وفقا لمراسل (ا ف ب).من جانبها اعلنت قيادة عمليات بغداد ان "مدير المدرسة كان يقوم بحرق النفايات عندما حدث انفجار لعبوات ناسفة كانت مخبأة تحت المكان".

تفاصيل اخرى ص٢

تسجيل ٣٣ حالة وفاة بالانفلونزا الوبائية فى البلاد

بغداد/ قيس عيدان

أرتفع معدل الوفيات المسجلة رسميا فى عموم المؤسسات الصحية والخاصة بالانفلونزا الوبائية فى البلاد الى ٣٣ حالة بعد ان كانت ٢٦ حالة للايام الماضية، وبين مصدر مخول فى وزارة الصحة لـ (المدى) أمس ان عدد الوفيات قد ارتفع فى محافظة ديالى بعد ان تم تسجيل حالة الوفاة الثامنة فيما لايزال معدل الوفيات فى بغداد عشر حالات وسجلت الديوانية ودهوك حالتي وفاة اما بقية الحالات فقد توزعت حالة واحدة في كل محافظة من المحافظات الاخرى؛ المصدر اشار الى ان معدل الاصابات بهذا الوباء لم يتجاوز الثلاثة الاف فى عموم البلاد بما فيها الاصابات في صفوف القوات متعددة الجنسية.

أكد تكريس فكرة التوافق لاحترام الرأي الآخر ومواءمة المصالح

طالباني : خطونا خطوة مهمة لاستكمال البناء الديمقراطي

بغداد / المدى

في اول خطاب له بعد اقرار تعديلات قانون الانتخابات وفي بادرة لتثبيت التوافق السياسي وتشجيعا منه للجهود الرامية الى استقرار الوضع والمحافظة على الديمقراطية في البلاد، وجه رئيس الجمهورية جلال طالباني، امس الاثنين كلمة الى الشعب العراقي بمناسبة إقرار قانون الإنتخابات هنأ فيها جميع ابناء الشعب باقرار قانون الانتخابات، كما شكر جميع الاطراف السياسية والمرجعيات التي ساهمت في وضع حلول مقبولة لدى الجميع وكل من ساهم في تقريب وجهات النظر وإسداء العون والنصيحة وخاصة بعثة الأمم المتحدة في العراق وسائر الأصدقاء والحلفاء.

وقال طالباني: ان بلادنا خطت خطوة مهمة أخرى على طريق استكمال البناء الديمقراطي وإقامة دولة المؤسسات وضمان التعبير الحر عن إرادة الشعب، بإقرار قانون الإنتخابات الذي غدا بحق منجزاً تاريخياً يمهد لانتخابات عامة تكرس مبادئ التعددية والتداول السلمي للسلطة في أجواء التنافس الحر النزيه.

واضاف: ان هذا القانون وضع بلادَنا على أعتاب مرحلة جديدة في مسيرتها الشاقة والطويلة لإزالة مخلفات الجور والاستبداد وكبت الحريات، والانتقال نحو بناء المشروع الديمقراطي الطامح إلى ضمان المساواة التامة للمواطنين بوصفهم أنداداً متكافئين مع الحفاظ على الخصائص القومية واحترام الانتماءات والتقاليد الدينية والعرقية والمذهبية.

واشار طالباني في كلمته الى ان مصاعب وعراقيل جمة اكتنفت مسيرتنا نحو تحقيق هذه الأهداف. وهددتها أخطار فادحة كان في مقدمتها الإرهاب الهمجي ومحاولات إثارة الفتنة والاحتراب بهدف عرقلة وتعطيل العملية السياسية أو الدفع بها نحو أزمات خانقة وحرفها عن المسار الديمقراطي.

مبينا انه ورغم افتقار غالبية القوى السياسية إلى خبرة العمل البرلماني في ظل أجواء الانفتاح والديمقراطية، فان تجربة إعداد وإقرار قانون الانتخابات أثبتت إننا قطعنا شوطاً مهماً كرّس فكرة الاعتماد على التوافق ومواءمة المصالح واحترام الرأي الأخر، وغلّب لغة الحوار والتفاهم على لغة التشاحن وأساليب العنف، وهذا التحول النوعي هو دليل قاطع على أن شعبنا وقواه السياسية تمكنوا من إرساء لبنة أساسية في صرح البنيان الديمقراطي الذي يؤمن الحريات ويكفل المناخات اللازمة لتوفير الخدمات وضمان حياة كريمة ومرفهة تليق بمواطني العراق الجديد.

واكد طالباني: إن القانون الجديد الذي يعتمد مبدأ القائمة المفتوحة، إذ يوفر للناخب حرية اكبر في اختيار من يمثله في السلطة التشريعية، فأنه في الوقت ذاته يلقي على عاتقه مسؤولية خطيرة في اختيار المرشحين الأكفأ والأفضل والقادرين على النهوض بالأعباء الكبيرة عند ممارسة مهماتهم التشريعية والرقابية في إطار المجلس النيابي. وهذا ما يعزز دور المواطن في صنع القرار ودفع المسيرة الديمقراطية ومراقبة مؤسسات الدولة.

وينبغي للحملة الانتخابية التي ستبدأ عما قريب أن تكرس أجواء التنافس النزيه الحر وتكافؤ الفرص أمام المرشحين لعرض برامجهم وأفكارهم على الناخبين، واستمالتهم بالرأي الراجح والبرنامج المدروس والسعي المخلص لخدمة الوطن والمواطن. ولا بد من توفير الضمانات الكاملة لكي يستفاد من موارد الدولة وأجهزتها المعنية بالانتخابات وبشكل خاص على الصعيدين الإعلامي والدعائي من قبل الجميع وأن تتاح أي إمكانية لها على قدر المساواة للمرشحين على اختلاف انتماءاتهم ومواقفهم، في ظل حرص كامل على البقاء ضمن الأطر والأساليب القانونية والأجواء الديمقراطية.

وشكر رئيس الجمهورية جميع الأطراف السياسية والمرجعيات التي ساهمت في وضع حلول مقبولة لدى الجميع وكفلت ديمومة العملية السياسية. ولجميع من ساهم في تقريب وجهات النظر وإسداء العون والنصيحة مشيرا بصورة خاصة إلى دور بعثة الأمم المتحدة في العراق وسائر الأصدقاء والحلفاء.

إن هذا القانون لبنة أخرى تضاف إلى البنيان الديمقراطي الذي ينبغي أن نحرص على صونه وإعتباره الضمانة الأكيدة للسير ببلادنا نحو استكمال السيادة واستتباب الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات وتأمين الرفاهية والخير لأبناء شعبنا كافة.

وكان طالباني قد بذل جهوداً حثيثة للخروج من أزمة قانون الانتخابات تكللت بالنجاح بعد ان تابع بشكل دؤوب توافقات الاطراف والكتل السياسية وعمل على انضاجها لتخرج في حلة جديدة تزخر بالتفاؤل والخير لجميع العراقيين.

تشكيل فرق لمراقبة استخدام المال العام في الحملات الانتخابية

بغداد/ المدى

تستعد هيئة النزاهة لتشكيل فرق لمراقبة استخدام المال العام في الحملات الانتخابية للمرشحين وفعاليات الكيانات السياسية المرشحة للانتخابات البرلمانية ٢٠١٠.

جاء ذلك بحسب بيان الهيئة الذي حصلت (المدى) على نسخة منه امس الاثنين، واضاف البيان ان تشكيل الهيئة سبعة عشر فريقا يأتي لكشف استخدام اموال وموارد الدولة في الحملات الاعلامية للمرشحين. وتابع البيان ان هذه الفرق ستباشر عملها منذ اليوم الاول لانطلاق الحملات الانتخابية المزمع اجراؤها في الاشهر الاولى من العام المقبل، مشيرا الى ان ذلك يأتي لغرض ضمان نزاهة وقانونية الانتخابات، كما ستتوزع هذه الفرق بواقع فريق رقابي في كل محافظة يعمل بالتنسيق مع مكتب المفوضية المستقلة للانتخابات في المحافظة المعنية، اضافة الى تخويل مكتبي كركوك ونينوى لتشكيل فريقي عمل اضافيين لمراقبة الحملات الانتخابية في اقليم كردستان وبالتنسيق مع ممثلية الهيئة في الاقليم. واكد البيان ان مهمة هذه الفرق مراقبة الحملات الدعائية والانتخابية ورصد المخالفات من المرشحين والفعاليات السياسية للكيانات المرشحة، التي تنطوي على استغلال المال العام في حملاتها الانتخابية. يذكران الهيئة قد شكلت في شهر تشرين الاول الماضي ثمانية عشر فريقا تعمل لتدقيق شهادات المرشحين، وذلك من خلال تسلم نسخ من شهادات المرشحين المقدمة الى مفوضية الانتخابات وتدقيقها والتأكد من صحة صدورها ميدانيا، واحالة المزورين الى مكاتب التحقيقات لفتح قضايا جزائية بحق من يثبت تقديمه شهادة مزورة.

15 هادي احمد : ماضون في اقامة الدوري للموسم الجديد

"السبع قصور" مدينة البرك الآسنة والموت المفاجئ

بغداد/ المدى

منطقة السبع قصور اسمها على غير مسمى، تعاني من نقص كبير في الخدمات كالتيار الكهربائي والماء وغياب المؤسسات التربوية اضافة الى الصحية ما اثر بشكل مباشر على حياة ساكنيها، كما خلف اهمال هذه المنطقة بركا من المياه الآسنة وزعت الموت على اطفالها بالتساوي وهم في "احضان امهاتهم".

وحرصت (المدى) في جولتها بأزقة هذه المنطقة المنسية على ان تنقل معاناة المرأة الشريحة الاكثر تضرراً من تنصل الجهات الحكومية سواء كانت الخدمية او الصحية من اداء مهامها في صيانة وتأهيل مشاريع البنى التحتية ذات التماس المباشر بحياة المواطنين، اذ تعاني ربات البيوت في منطقة السبع قصور من ظاهرة طفح المجاري الدائم على مدار السنة والتي تنقل الامراض وتنتقل الى داخل المنازل مخلفة اصابات مرضية خطيرة تفتك بالاطفال خلال ساعات معدودة.

تفاصيل ص٩

البنتاغون يترك معدات عسكرية بقيمة ٣٠ مليون دولار في العراق

بغداد/ وكالات

وافقت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) على قواعد جديدة منظمة لحجم وقيمة المعدات التي يمكن لجيشها في العراق التبرع بها للحكومة العراقية تم بمقتضاها زيادة سقف التبرعات بواقع ١٥ ضعفا إلى ٣٠ مليون دولار بدلا من مليوني دولار في السابق.

واكد مصدر صحفي بحسب (سوا) انه بمقتضى السلطة الجديدة التي منحتها (البنتاغون) للقادة الأميركيين في العراق، فإنهم قد يقومون بالتبرع بمعدات تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار من كل منشأة ستغادرها القوات الأميركية وذلك بزيادة ١٥ ضعفا عن السقف الذي تم تحديده في عام ٢٠٠٥ والذي بلغ مليوني دولار. مشيراً الى أن السقف الجديد للمعدات التي يمكن التبرع بها سينطبق على العديد من المواقع التي من المقرر أن يخليها الجيش الأميركي بنهاية الصيف المقبل والتي يبلغ عددها نحو ٢٨٠ منشأة بخلاف ست قواعد كبيرة وعدد آخر من القواعد الصغيرة.مضيفا أن هذا القرار أثار جدلا واسعا في البنتاغون، لاسيما حول إمكانية أن يؤثر ترك هذه المعدات للعراقيين على خطة زيادة عدد القوات الامريكية في أفغانستان.

فيما نقل المصدر عن مسؤول عسكري اميركي إن القواعد التي تم تحديدها لتنظيم حجم المعدات التي يمكن تركها تفتقر لرقابة كافية وتخفق في التعامل مع الحاجة العاجلة للقوات الأميركية في أفغانستان، والتي تحتاج إلى ذات الأنواع من المعدات التي تتركها القوات الأميركية في العراق.

من جهته اصدر الرئيس الامريكي باراك أوباما الاسبوع الماضي قرارا بارسال ٣٠ ألف جندي في غضون ستة أشهر إلى أفغانستان التي يتواجد بها نحو ٦٨ ألف جندي أميركي.

فيما قال نائب وكيل وزارة الدفاع ألان ايستيفيز إن ترك قواعد قادرة على العمل بشكل كامل للحكومة العراقية يظل هدفا هاما وحيويا لتمكين العراق من امتلاك قدرات مدنية. مشيراً الى طلب القادة الأميركيين في العراق من البنتاغون في وقت سابق من العام الحالي بعدم وضع قيود على حجم التبرعات المقدمة للحكومة العراقية على أنواع محددة من المعدات في القواعد التي سيتم إغلاقها.

الأردنيون غير مقتنعين بأداء وزراء حكومتهم الحالية

عمان/ وكالات

أظهراستطلاع للرأي نشرت نتائجه امس الاثنين أن الاردنيين قيموا "سلبيا" أداء الفريق الوزاري لحكومة رئيس الوزراء نادر الذهبي الذي وصفوه بـ"غير مقنع".

ووفق نتائج استطلاع اجراه مركز الدراسات الستراتيجية في الجامعة الاردنية بمناسبة مرور عامين على تشكيل حكومة الذهبي فأن "تقييم اداء الفريق الوزاري هو تقييم سلبي، المواطنون وقادة الرأي يعتقدون أن الفريق الوزاري غير مقنع". وبحسب الاستطلاع الذي اجري مطلع الشهر الحالي على عينة من ١١٨٠ شخصا فقد "توافقت أكثرية الرأي العام على أن الفريق الوزاري غير قادر على تحمل مسؤولياته وغير قادر على القيام بأعماله". ورأى ٣١٪ فقط من المواطنين أن الحكومة نجحت في الحد من البطالة و٣٤٪ فقط قالوا انها نجحت في الحد من الفقر فيما رأى ٢٨٪ انها نجحت بربط الرواتب بمعدلات التضخم.

ووجد الاستطلاع ان تقييم أداء الحكومة في القضايا الاقتصادية مثل حماية ذوي الدخل المحدود، وتوفير فرص عمل وربط الدخل بمعدلات التضخم "كان سلبيا جدا". وخلص الى أن "الظروف الاقتصادية للمواطنين هي أسوأ مما كانت عليه قبل ستة أشهر وتوقعاتهم لظروفهم الاقتصادية هي توقعات لا يحبوها الأمل، حيث يتوقعون ألا يطرأ اي تحسن عليها بل ستكون أسوأ خلال الستة أشهر المقبلة".

3 ترحيب سياسي باقرار التعديلات وموعد الانتخابات لايزال مجهولاً

ليلة طويلة في بغداد قصرت بعد إقرار قانون الانتخابات

ترجمة/المدى

سحب المشرعون القانونيون العراق من حافة ازمة دستورية ليل الاثنين ، متوصلين الى توافق في الدقائق الاخيرة، تسمح باجراء الانتخابات الوطنية الاولى بعد عام ٢٠٠٥.

وكم كان ذلك اليوم طويلا بالنسبة للسياسة العراقية! اذ ان الاتفاق الاول حول قانون الانتخابات قد تداعى بسبب الانقسام الطائفي، على الرغم من هبوط في حوادث العنف. والخلافات حول القانون تهدد ايضا بتعقيد الانسحاب الامريكي من العراق.

فبعد اشهر من الجدل، اجتمع مجلس النواب العراقي قبل منتصف ليل الاثنين للموافقة على اتفاق تم التوصل اليه خلف الابواب المغلقة بعد مداولات استمرت عدة ساعات، وبعد موافقة الاطراف المتعددة عليه، الامر الذي لا يهدد بانهياره مستقبلا. وقد بذل الدبلوماسيون الأمريكيون والمسؤولون في الامم المتحدة جهدا كبيرا في الايام الأخيرة من اجل التوصل الى تسوية حول الموضوع ، ولكنهم كانوا غير واثقين من النجاح بعد ان استمرت المداولات بين السياسيين العراقيين ساعات طويلة.

وفي يوم امس الاول الاحد ، تجمع عدد من الدبلوماسيين الاجانب في (كافتيريا) مجلس النواب، والذي تعرض لحادث انفجار في ٢٠٠٧، لموازنة ومقارنة الملاحظات المتجمعة لديهم من اجل الوصول الى نتيجة ما تحقق في تلك الساعات.

ان الاتفاق الاخير لم يكن مختلفا كثيرا عن القانون الاساسي للانتخابات، والذي تم نقضه من قبل نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بسبب اعتراضه على الحصص المخصصة للمهاجرين العراقيين في الخارج.

والخلاف اساسا ارتكز على تحديد اعداد المقاعد في مجلس النواب، التي ستكون من نصيب المجموعات العرقية والطائفية، والتي كانت كل واحدة منها تحاول الحصول على اكبر عدد من المقاعد في المناطق التي لها قوة فيها. وبسبب تأجيل الاحصاء السكاني للبلاد والذي كان مقررا إجراؤه مسبقا خلال هذا العام، فان العراق لا يمتلك سجلا دقيقا عن عدد سكانه.

وقد تعرضت مناقشة قانون الانتخابات الى التأجيل ١١ مرة وعندما توصل البرلمان الى اتفاق في الثامن من تشرين الثاني، اعتبر الامر حدثا مهما وخطوة كبيرة الى الامام.

وقد خشي المسؤولون الامريكيون من اعادة نقض ذلك الاتفاق وناشدوا المسؤولين العراقيين والمشرعين القانونيين لتجاوز حافة الهاوية.

واعلن البيت الابيض في بيان يوم الاحد، ان الولايات المتحدة الامريكية ترحب بالموافقة على قانون الانتخابات في العراق.

ومع ذلك فان الليل كاد ان ينتصف دون الوصول الى اتفاق ما، مع مخاوف من اعادة نقضه.

وفي الساعة العاشرة ليلا ، بدا للجميع ان الخطوط الخارجية للاتفاق قد اصبحت واضحة:وان عدد المقاعد سيزداد الى ٣٢٥ مقعدا بعد ان كان ٢٧٥ مقعدا، وخصص التعديل ٣١٠ مقاعد للمحافظات العراقية الـ ١٨ ويخصص الباقي للعراقيين في خارج البلاد ومع ذلك فان المشرعين كانوا ما يزالون يساومون على كيفية تمثيل المسيحيين.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد حذر من تأجيل التصويت على القانون، وكانت هناك مخاوف لاعادة قانون انتخابات ٢٠٠٥ والتي قوطعت من جهات مختلفة.

وقد شهد العراق خلال الاسبوع عددا من احداث العنف. ومع ان معظم التفجيرات قد حصلت في مناطق محددة، فان الاهتمام كان مركزا على عدم سحب الاطراف الاخرى الى العنف.

والآن وبعد صدور قانون الانتخابات فان الراحة ستكون من نصيب القادة العسكريين الامريكين والذين وضعوا جدول الانسحاب من العراق بناء عليه.

وقد تقلص في العراق الدور العسكري الامريكي بشكل كبير، مع ان الرأي الى جانب تواجد معقول لهم في مرحلة الانتخابات وتسلم الحكومة زمام السلطة لاحقا.

وفي هذا الصدد اعلن المسؤولون عن الانتخابات انهم بحاجة الى ٦٠ يوما من اجل اعداد اوراق الاقتراع وتأمين المراكز الانتخابية والتحضير بشكل عام للتصويت، أي ان عملية الانتخاب ستجري تقريبا نهاية شهر شباط.

وكان الجنرال راي اوديرنو، قائد القوات الامريكية في العراق اعلن ان الجيش قد وضع جدولا مرنا للانسحاب، يتضمن خطة، لتقديم الانسحاب في الربيع، من اجل التوافق مع خطة الرئيس اوباما لخروج كافة القوات من العراق مع حلول شهر آب عام ٢٠١٠.

عن النيويورك تايمز